الأمم المتحدة

S/2002/494*

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2002
Arabic
Original: English

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ١٢ من قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريره الأول إلى المجلس بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، ثم مرة كل ستة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بناء على المعلومات المقدمة إليه من جميع المصادر ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عما إذا كانت ليبريا قد امتثلت للمطالب الواردة في الفقرة ٢ أعلاه وعن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٣ أعلاه.

٢ – وهذا التقرير، وهو التقرير الثالث من سلسلة التقارير، مقدم عملا بذلك الطلب ويتضمن معلومات قدمتها حكومة ليبريا إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا تتصل بالفقرات من ٢ (أ) إلى (هـ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، فضلا عن معلومات قدمتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فيما يتعلق بالفقرات من ٣ (أ) إلى (د). كما يتضمن التقرير معلومات مقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانيا – معلومات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بامتثال ليبريا للقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)

ألف – معلومات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبريا

٣ – كما سبق وأطلعت أعضاء مجلس الأمن في تقريري السابقين، أن مكتب الأمم المتحدة في ليبريا عاجز بشدة عن أن يؤكد بصورة مستقلة مزاعم حكومة ليبريا بشأن امتثالها للفقرة ٢ من القرار. وبالتالي، تمثل دور مكتب الأمم المتحدة في ليبريا بدرجة كبيرة في فحص وإحالة الوثائق التي أتاحتها حكومة ليبريا للمكتب بوصفها أدلة داعمة لامتثالها للقرار. وهذه الوثائق، التي ترد قائمة بها في مرفق هذا التقرير، متاحة لدى الأمانة العامة.

٤ – ووفقا لمكتب الأمم المتحدة في ليبريا، قدمت حكومة ليبريا من جديد معلومات كانت قد قدمتها سابقا، وهي

* أعيد إصداره لأسباب فنية.

010502 010502 02-35347 (A)
0235347

معلومات موثقة في تقريري الثاني المقدم إلى المجلس (S/2001/1025)، مضيفة أنها لا تزال صالحة لأغراض هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة ليبريا أنه ليس لديها أي معلومات جديدة تود أن تضيفها إلى الرسالة الموجهة إلي من وزير الخارجية والمؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وإلى رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة في وقت لاحق إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا كان الهدف منها أن تشمل استجابة الحكومة للمسائل المثارة في الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، على النحو التالي:

الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١): طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبريا، وحظر جميع أنشطتها في الأراضي الليبرية

الفقرة ٢ (ب) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١): وقف جميع صور الدعم المالي والدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات نقل الأسلحة والذخائر، وجميع عمليات التدريب العسكري وتوفير الدعم في مجال الاتصالات والسوقيات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقا من أراضي ليبريا أو من جانب رعاياها

٥ - وقد قدمت حكومة ليبريا من جديد نفس المعلومات المقدمة سابقا بشأن موضوع فض الاشتباك مع الجبهة المتحدة الثورية وفقا لسياسة فض الاشتباك التي اعتمدتها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٦ - كما أكدت الحكومة من جديد أن سام بوكاري طرد من البلد قبل اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشهر واحد. وتصر حكومة ليبريا على أنها تود فعلا الحصول على معلومات بشأن مكان وجود سام بوكاري المحتمل وتدعو الدول الأعضاء فعلا إلى التأكيد على ما زعم بشأن وجود القائد الميداني السابق للجبهة المتحدة الثورية داخل إقليم ليبريا.

٧ - وتؤكد حكومة ليبريا أن أهم مثال على سياسة فض الاشتباك التي انتهجتها هو التقدم العظيم المحرز في عملية السلام في سيراليون والذي تتوج بإعلان رئيس تيجان كبا أن الحرب الأهلية في سيراليون قد انتهت؛ والتعاون التام الذي أبدته قيادة الجبهة المتحدة الثورية في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون؛ وتحول الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي ومشاركتها الحالية في العملية الانتخابية في سيراليون؛ وتهيئة البيئة المؤاتية لإحلال السلام والاستقرار بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلد، كما تجلى ذلك بعد أن رفعت السلطات حالة الطوارئ. ومما لا يقل أهمية في نظر حكومة ليبريا، أنه لم تسجل أي أعمال قتالية مسلحة في سيراليون لفترة تزيد عن سنة كاملة.

٨ - وتوجه حكومة ليبريا الانتباه أيضا إلى التقدم البسيط الذي أحرز في مجال تدعيم السلام والأمن فيما بين دول اتحاد نهر مانو. وتشير الحكومة إلى أن الخيار الوحيد المستدام هو تعزيز عملية الرباط الجارية التي أدت إلى عقد اجتماع لرؤساء دول ليبريا وسيراليون وغينيا؛ ونشر وحدات حدودية للأمن المشترك وبناء الثقة؛ والتعاون الأمني عبر الحدود؛ والاتفاق على طرد المنسقين من البلدان الأعضاء. وتضيف حكومة ليبريا أنه من المتوقع أن تضطلع اللجنة الأمنية المشتركة، عما قريب، بجولة عن طريق البر لبلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة وأن تعمل رسميا على فتح جميع الحدود، وتعيين ضباط ارتباط عسكريين، وتوحيد تواتر الاتصالات فيما بين البلدان الثلاثة. وتعتبر حكومة ليبريا أن اجتماع القمة لبلدان اتحاد نهر المانو المقرر عقده قريبا في الرباط دليل

آخر على وجود التزام أكيد على أرفع المستويات في البلدان الثلاثة بتدعيم السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

الفقرة ٢ (ج): وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للماس الخام غير الخاضع لنظام شهادة المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون

٩ - تفيد حكومة ليبريا أن حظر استيراد الماس الخام دون أن يكون مرفقا بشهادة والحظر ذا الصلة المفروض على تصدير الماس الليبري لا يزالان ينفذان تنفيذا صارما من جانب موظفي الجمارك التابعين لوزارة المالية وضباط الأمن التابعين لوزارة العدل الموجودين في كل نقطة دخول.

١٠ - وقد وضعت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة مشروع نظام لإصدار الشهادات يتسق مع مطالب مجلس الأمن ويستند إلى عملية كمبرلي حيث تستحدث عملية تصدير مركزية تشارك فيها وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، ووزارة المالية، والمصرف المركزي الليبري، وهدف حكومة ليبريا الأساسي من إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النظام هو تعزيز شفافية وشرعية تجارة الماس في ليبريا.

الفقرة ٢ (د): تجميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصدة المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة

١١ - لم تقدم حكومة ليبريا أي معلومات بشأن هذه المسألة إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا.

الفقرة ٢ (هـ): منع جميع الطائرات المسلحة في ليبريا والعاملة ضمن ولايتها القضائية من مغادرة الإقليم إلى أن تستكمل سجل طائراتها عملا بموجب المرفق السابع لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ وأن تقدم إلى المجلس معلومات مستكملة عن تسجيل وملكية كل طائرة مسجلة في ليبريا

١٢ - كانت حكومة ليبريا قد حلت سجل الطيران الليبري وأغلقته فعليا حتى قبل صدور تقرير الأمين العام. وتواصل محاولة إشراك منظمة الطيران المدني الدولي في وضع آليات محكمة من شأنها أن تعترض بفعالية للاستعمال السري للجنسية وعلامات التسجيل الليبرية للطائرات وأن تستحدث علامة جديدة تكون مقبولة لدى منظمة الطيران المدني الدولية.

باء - معلومات من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

١٣ - تعلن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أنها حصلت على ضمانات من زعماء الفصيلة المنحلة (الجبهة المتحدة الثورية) تفيد بأنها أوقفت جميع الاتصالات مع حكومة ليبريا، التي أدلت بتصريحات علنية تؤكد بها أنها لا تقيم أي علاقة مع الجبهة المتحدة الثورية. ونظرا للتعاون المتواصل الذي كان قائما بين الجبهة الثورية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال فترة نزع السلاح والتسريح، فإن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تعتبر أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الجبهة المتحدة الثورية قد حصلت على دعم عسكري أو أي دعم ذي صلة من حكومة ليبريا خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٤ - إلا أن البعثة تشير إلى أنها لا تملك القدرة على رصد الامتثال لبعض جوانب الفقرة ٢، لا سيما طلب طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبريا. والجدير بالإشارة أنه لا يزال مكان وجود سام بوكاري مجهولا حتى الآن، وأن الأمر الأكيد الوحيد حسب البعثة هو أنه غير موجود في سيراليون.

الفقرة ٣ (أ): السماح لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالوصول بحرية إلى جميع أنحاء سيراليون

١٥ - تفيد بعثة الأمم المتحدة كذلك أن خلال فترة نزع السلاح والتسريح، سمحت الجبهة المتحدة الثورية للبعثة بالوصول بحرية إلى جميع أنحاء سيراليون. وتنشر البعثة حاليا في جميع أنحاء البلد. وتمشيا مع التعهد الذي التزمت به الجبهة المتحدة الثورية في الاجتماع الثلاثي الأول (حكومة سيراليون، بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الجبهة المتحدة الثورية) المعقود في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، امتثلت الجبهة المتحدة الثورية لجميع القرارات الهامة، بما في ذلك السماح للبعثة بالوصول بحرية إلى جميع أنحاء سيراليون وإلى المناطق الخاضعة لسيطرتها.

الفقرة ٣ (ب): إطلاق سراح جميع المدنيين المخطوفين

١٦ - كما جاء في التقرير الثاني للأمين العام، أفرجت الجبهة المتحدة الثورية عما مجموعه ١ ١٦٩ طفلا وسلمتهم إلى البعثة. وقد جرى بالفعل لم شمل عدد كبير منهم مع أسرهم.

الفقرة ٣ (ج): انضمام مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الجبهة المتحدة الثورية التعاون مع البعثة ومع اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالتالي، فإن اللجنة المشتركة المعنية بنزع السلاح وإعادة الإدماج التي تضم حكومة سيراليون، والجبهة المتحدة الثورية، والبعثة اجتمعت في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وأعلنت أن عملية نزع السلاح قد انتهت. ومنذ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، ومع استئناف عملية نزع السلاح وحتى انتهائها في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، نزع سلاح ما مجموعه ١٨٣ ١٩ من المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية.

الفقرة ٣ (د): إعادة جميع الأسلحة والمعدات الأخرى المستولى عليها من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

١٨ - أشارت البعثة إلى أن الجبهة المتحدة الثورية قد أعادت ١٩٩ سلاحا فقط، منها ٣١ قطعة جرى استردادها أثناء عملية نزع السلاح، و ١٠ مركبات مخربة و ٢٠ ناقلة جنود مدرعة مجردة. ولا تزال أعداد كبيرة من الأسلحة المستولى عليها مجهولة المصدر.

جيم - معلومات من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٩ - أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثة للوساطة والتحقق إلى ليبريا في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ للتحقق، في جملة أمور، من امتثال ليبريا للطلبات الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وترأست البعثة مالي وكان أعضاؤها من كوت ديفوار وغينيا وغانا ونيجيريا والأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٠ - وأجرت البعثة مقابلات وعقدت جلسات تفاعلية مع موظفين حكوميين وغيرهم من سكان ليبريا. وترى البعثة أن موقف حكومة ليبريا فيما يتعلق بالفقرات من ٢ (أ) إلى (هـ) من القرار هو كالتالي:

(أ) طردت الحكومة جميع المتمردين التابعين للجبهة المتحدة الثورية من ليبريا وهي لا تقيم أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع ذلك الكيان؛

(ب) لا توجد أي أصول أو موارد مالية للجبهة المتحدة الثورية في أراضي ليبريا، كما أن الحكومة الليبرية غير متورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولم تطلب الحصول على أي أسلحة من أي طرف آخر؛

(ج) حظرت الحكومة الليبرية استيراد الماس الخام من سيراليون واتخذت تدابير بغية إنشاء نظام لإصدار شهادات المنشأ يستند إلى عملية كمبرلي. وفي هذا الصدد، أكدت حكومة ليبريا للبعثة أنها حظرت كل استيراد أو تصدير للماس الخام داخل أراضيها. وأبلغت البعثة أن حكومة ليبريا قد التمست المساعدة المالية من الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي. وكشفت اتصالات أخرى أن ليبريا قد تحتاج إلى ما يقارب مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لإنشاء نظام إصدار الشهادات هذا. ويزعم أنه يجري حاليا تأخير هذه العملية لأن مجلس الماس البلجيكي الأعلى الذي أبدى استعداده في البدء لمساعدة ليبريا يخضع حاليا لضغوط خارجية غير محددة تحاول ثنيه عن القيام بذلك. كما ورد إلى البعثة من مصادر دبلوماسية أن الحكومة الليبرية قد بذلت جهودا متضافرة لكفالة إنشاء نظام لإصدار الشهادات يتسم بالشفافية ويمكن التحقق منه دوليا. وترى البعثة أنه يتعين توفير المساعدة إلى ليبريا لتمكينها من الوفاء بطلب مجلس الأمن؛

(د) منعت الحكومة جميع الطائرات المعروف بأنها مدرجة في سجل الطيران الليبري من مغادرة الإقليم كما أسقطتها من السجل. وتبذل جهود متضافرة لإعادة تنظيم السجل بمساعدة من منظمة الطيران المدني الدولي. وأبلغت مصادر حكومية البعثة أن حكومة ليبريا اتخذت خطوات لتحسين سجل الحركة الجوية وإدارة المجال الجوي في ليبريا وأن الحكومة قد شرعت في تنفيذ برنامج لإصلاح الطيران المدني تحقيقا لهذا الغرض. ونقل عن منظمة الطيران المدني الدولي أنها طلبت مبلغا قدره ٠٠٠ ١٩ دولار لأغراض المساعدة التقنية وأن الحكومة الليبرية قد دفعت هذا المبلغ. وتقوم الحكومة حاليا بانتقاء خبير من منظمة الطيران المدني الدولي للقدوم إلى ليبريا والمساعدة في تنفيذ البرنامج. وتقوم ليبريا بإدارة مجالها الجوي بسبب مشاكل تصادفها مع منطقة روبرتز لمعلومات الطيران التي تشمل ليبريا وغينيا وسيراليون. وقد أصبح للحكومة معدات جديدة، ومع تحسن المناخ السياسي بين دول اتحاد نهر مانو، تم إعداد مذكرة تفاهم وقعت عليها ليبريا. وستيسر مذكرة التفاهم التعاون في إدارة الحركة الجوية في منطقة اتحاد نهر مانو. وأشارت الحكومة أيضا إلى أن كل الطائرات الليبرية المسجلة منعت من مغادرة الإقليم وأسقطت من السجل. وقد طلبت الحكومة منظمة الطيران المدني الدولي تغيير علامة التسجيل بالنسبة لليبريا من ''EL'' إلى ''A8''.

٢١ - وركزت حكومة ليبريا على أنه فيما يتعلق بالفقرات من ٣ (أ) إلى (د) أن المقصود من الجزاءات المفروضة على ليبريا قد تخطته الأحداث في سيراليون، وذلك للأسباب التالية:

(أ) إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجيش سيراليون منتشران حاليا في جميع أنحاء سيراليون؛

(ب) أفرج عن جميع المختطفين؛

(ج) نزع سلاح جميع المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية وهم يخضعون حاليا لعملية تسريح وإعادة إدماج. بالإضافة إلى ذلك، حولت الجبهة نفسها إلى حزب سياسي وهي تشترك في عملية تسجيل أسماء الناخبين وفي الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(د) أعلنت حكومة سيراليون رسميا أن الحرب في سيراليون انتهت ورفعت حالة الطوارئ.

٢٢ - شملت الآراء الرسمية التي تم الحصول عليها من البعثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ما يلي:

(أ) من الصعب أن نتحقق وأن نتأكد من المدى الحقيقي لفض الاشتباك بين حكومة ليبريا والجبهة المتحدة الثورية. وثمة اتفاق عام على أن السيد سام بوكاري لم يظهر في أي مكان عام، ولم ترد منه أخبار منذ أن أعلنت الحكومة أنه غادر البلد؛

(ب) لم تصدر أي شكاوى عن البلدان المجاورة تتهم حكومة ليبريا بدعم عناصر منشقة تهدف إلى زعزعة الاستقرار في تلك البلدان؛

(ج) ليس لدى وسائط الإعلام ما يكفي من قدرة وطاقة على التحقيق في مزاعم الحكومة، لا سيما وأن ليبريا قد فرضت مؤخرا حالة الطوارئ؛

(د) ليس من الواضح من أين تحصل الحكومة على أسلحتها وذخائرها لمحاربة المتمردين؛

(هـ) إن تجارة الماس تعتبر شبكة معقدة من الصعب فهمها وحل خيوطها. فالعاملون في هذه التجارة هم وحدهم العارفون بأسرارها، مع أنه يمكن القول بصورة سطحية إن نسبة تهريب الماس قد قلت منذ فرض الجزاءات.

٢٣ - توصي البعثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنه:

(أ) ينبغي مساعدة حكومة ليبريا على تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ بالنسبة لتجارة الماس الخام؛

(ب) ينبغي تشجيع حركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية المتمردة على التخلي عن الكفاح المسلح والانضمام إلى عملية السلام؛

(ج) ينبغي مساعدة ليبريا على تدعيم عملية السلام فيها؛

(د) ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرك القيادة الليبرية بصورة بناءة.

ثالثا - ملاحظات

٢٤ - استرعيت الانتباه في تقريري الأخير (S/2001/1025) إلى الجهود التي بذلتها حكومة ليبريا، منذ اتخاذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، والتي كانت الغاية منها تحسين العلاقات مع شركائها في اتحاد نهر مانو. ويدرك أعضاء المجلس اجتماع القمة الذي عقده رؤساء الدول لبلدان اتحاد نهر مانو في الرباط يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ تحت رعاية الملك محمد السادس عاهل المغرب. وقد تلت اجتماع قمة الرباط عدة اجتماعات أخرى منذئذ على الصعيد التقني والوزاري، وذلك بهدف البحث عن حل دائم للأزمة التي يعيشها حوض اتحاد نهر مانو. وذكر أن اجتماع قمة ثان قد تقرر عقده في الرباط في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، تُبذل الجهود حاليا لإيجاد حل للقتال الدائر في ليبريا وذلك بغية تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب سلام دائم في هذا البلد في نهاية المطاف. وقد عُقد مؤتمر لما قبل المصالحة في أبوجا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جمع بين ممثلين عن الحكومة الليبرية وأعضاء من أحزاب المعارضة السياسية وممثلي المجتمع المدني وزعماء دينيين وزعماء المجتمعات المحلية، وذلك استعدادا لمؤتمر جامع للمصالحة الوطنية في منروفيا خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٢٦ - ويتعين القيام بأمور كثيرة لاستتباب سلام دائم في ليبريا التي يشكل استقرارها أمرا أساسيا لاستقرار اتحاد نهر مانو ككل. ولا يخامرني شك في أن المجلس، أثناء بحثه الإجراءات المناسبة لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، سيستعرض هذه التطورات وسيسعى جاهدا نحو تدعيم الزخم الذي هيأه اجتماع قمة الرباط بشكل خاص.

المرفق

الوثائق المقدمة من حكومة ليبريا

١ - رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية يقدم بها التقرير الثاني عن المبادرات التي اتخذتها والتدابير التي تقوم بتنفيذها حكومة ليبريا تحقيقا للامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١)، لا سيما الفقرة ٢ منه.

٢ - رسالة تحمل الرقم MFA/0257/2-1/'01 موجهة إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبريا من وزير خارجية ليبريا تنطوي على محاولة لضم المسائل المثارة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) واستجابة الحكومة لها.

٣ - تقرير مؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ مقدم من الوزارة الليبرية للنقل بشأن إدارة الحركة الجوية في ليبريا.

٤ - تعميم رقم ٠٠٩ وزعته عالميا حكومة ليبريا على هيئات الطيران المدني تبلغها بقراراتها الخاصة بإلغاء جميع شهادات تسجيل الطائرات الليبرية وبإغلاق سجل طائراتها.

٥ - رسالة تحمل الرقم MFA/0111/2-1/'02 مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على ليبريا.

٦ - تقرير اجتماع وزراء خارجية اتحاد نهر مانو، أغادير، المغرب، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٧ - رسالة تحمل الرقم MFA/0116/2-1/'02 مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى وزير الشؤون الخارجية للمغرب من وزير خارجية ليبريا يبلغه بها عن تفاصيل نشر القوات على الحدود بين ليبريا وغينيا، فضلا عن الحدود بين ليبريا وسيراليون.